وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون

تسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة دراسة في احكام وفتاوى محكمة العدل الدولية

أطروحة مقدمة من قبل الطالبة

آفاق محمد محمود

إلى مجلس معهد العلمين وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام

بإشراف

الأستاذة الدكتورة: مها محمد أيوب

أستاذ القانون الدولي العام

كلية الحقوق – جامعة النهرين

١٤٤٧هـ 2026م

الآية القرأنية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الأنبياء، الآية ٣٠

الاهداء

إلى عائلتي العزيزة، التي كانت السند الأول في هذه المسيرة، والمأوى الآمن في لحظات التعب، ومصدر الصبر والقوة في مختلف مراحل الطريق العلمي. إلى قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحرق نفسه شمعةً لتنير دربي، وتقدّم بي بصمتٍ وثبات حتى الوصول إلى ذُرى المجد، إلى أبي الغالي.

إلى من كأن دعاؤها نورًا يسبق خُطاي، وإلى التي رأني قلبها قبل أن ترأني عيناها،

إلى من ينبض قلمها حبًّا، وتشعّ نفسها حنانًا،

إلى أمي الحبيبة. إلى من كانوا سندًا لي في حياتي،

وشاركوني الصبر والدعم، ورافقوني بالمحبة والثقة،

إلى أخواتي الأعزاء.

إلى كل يدٍ امتدت بالعون، وكل كلمة صادقة كانت باعثةً للأمل، وكل قلبٍ مخلص آمن بقدرتي قبل أن تكتمل ملامح الأنجاز، وشاركني الدعاء الصادق قبل لحظات النجاح؛

أهديكم ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجياً أن يكون لبنةً في مسيرة علمية متواصلة، وخطوةً نافعة في خدمة المعرفة والمجتمع، وتعبيرًا صادقًا عن الامتنأن لكل من كأن سببًا في الوصول إلى هذه المرحلة.

الباحثة

الحمدُ للهِ مستحقِّ الحمدِ إلى الأنقطاع، وموجبِ الشكرِ بأقصى ما يُستطاع، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ، خيرِ من افتُتحت بذكره الدعوات، واستُنجد به في الملمات، وعلى آله الأطهار الذين كأنوا سفن النجاة، والقادة الهداة، وعلى صحبه الأخيار الثقات.

أمّا بعد، إذ أضع اللمسات الأخيرة على هذا البحث، فأنه يطيب لي أن أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الإمتنأن إلى معهد العلمين للدراسات العليا، لما وفّره من بيئةٍ علميةٍ رصينة، ودعمٍ أكاديمي منهجي أسهم في أنجاز هذه الدراسة وفق الأسس العلمية والمعايير الأكاديمية المعتمدة، و أتقدّم بوافر الشكر والثناء إلى الأستاذة الدكتورة مها محمد أيوب، المشرفة على هذه الرسالة، لما قدّمته من توجيهٍ علمي رصين، وملاحظاتٍ دقيقة، ومتابعةٍ جادّة كأن لها الأثر البالغ في تقويم البحث، وضبط مساره العلمي، وإخراجه بالصورة التي تليق بالبحث الأكاديمي الرصين، واشكر الأساتذة الافاضل لما قدموه من معلومات مفيدة.

ولا يفوتني أن أعبّر عن بالغ امتنأني لكَل من أسهم، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، في دعم هذه المسيرة العلمية، سواءً بالنصيحة أو التشجيع أو المسأندة، فلكم جميعًا جزيل الشكر وعظيم العرفأن.

الباحثة

الملخص

تتناول هذه الأطروحة موضوع تسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة من خلال دراسة تحليلية معمقة لأحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيس للأمم المتحدة المختص بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفق أحكام القانون الدولي. وتنبع أهمية الدراسة من التزايد المستمر في المنازعات المرتبطة بالموارد المائية المشتركة بين الدول المتشاطئة، في ظل تنامي الضغوط السكانية والاقتصادية والتغيرات المناخية وما نتج عنها من تفاقم مشكلات الأمن المائي وارتفاع حدة التنافس الدولي والإقليمي حول الموارد المائية العابرة للحدود.

وتهدف الدراسة إلى بيان الطبيعة القانونية لمنازعات المجاري المائية الدولية المشتركة، وتحليل القواعد والمبادئ القانونية المنظمة لاستخدام هذه الموارد وتقاسمها، مع بيان الدور الذي اضطلعت به محكمة العدل الدولية في تطوير النظام القانوني الدولي للمجاري المائية المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، ومبدأ عدم التسبب بضرر ذي شأن، ومبدأ التعاون والإخطار المسبق، فضلًا عن مبدأ تقييم الأثر البيئي بوصفه أحد المبادئ الحديثة المرتبطة بحماية الموارد المائية الدولية وإدارتها المستدامة.

واعتمدت الأطروحة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، من خلال دراسة النصوص القانونية الدولية والاتفاقيات والأعراف المنظمة للمجاري المائية الدولية، فضلًا عن تحليل التطبيقات القضائية لمحكمة العدل الدولية في عدد من المنازعات المائية الدولية، ومن أبرزها قضية مشروع غابشيكوفو–ناغيماروس بين المجر وسلوفاكيا، وقضية مصانع اللب على نهر الأوروغواي بين الأرجنتين والأوروغواي، وقضية أنشطة نيكاراغوا في المنطقة الحدودية، وقضية الملاحة والحقوق ذات الصلة بين كوستاريكا ونيكاراغوا، وذلك بهدف استجلاء المعايير القانونية التي اعتمدتها المحكمة في معالجة المنازعات المتعلقة بالمجاري المائية الدولية المشتركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن محكمة العدل الدولية أسهمت بدور فاعل في ترسيخ قواعد القانون الدولي للمجاري المائية المشتركة وتطويرها، من خلال إرساء توازن قانوني دقيق بين مقتضيات السيادة الإقليمية للدول وضرورة حماية الموارد المائية المشتركة وضمان استدامتها، كما أسهمت أحكامها وفتاواها في تعزيز مبدأ التسوية السلمية للمنازعات المائية وترسيخ مبادئ العدالة المائية والتعاون الدولي، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة وحسن إدارة الموارد الطبيعية المشتركة. ومع ذلك، أظهرت الدراسة أن فاعلية القضاء

الدولي في هذا المجال ما تزال تواجه تحديات متعددة، في مقدمتها ضعف الآليات التنفيذية الدولية وعدم التزام بعض الدول بالأحكام القضائية الدولية، الأمر الذي يستدعي تعزيز الإطار القانوني الدولي وتطوير آليات أكثر فاعلية لضمان الإدارة العادلة والمستدامة للمجاري المائية الدولية المشتركة.

العنوان	الصفحة
المقدمة	١- ١٠
الفصل الأول **الاطار المفاهيمي لمنازعات المجاري المائية الدولية المشتركة**	**١٢- ٨٤**
المبحث الأول **الدلائل المفاهيمية للمجارى المائية الدولية**	**١٣- ٥٣**
المطلب الأول: مفهوم المجاري المائية الدولية المشتركة وعناصرها	١٤-١٥
الفرع الأول: تعريف المجاري المائية الدولية المشتركة	١٥-٢٣
الفرع الثاني: العناصر الاساسية للمجاري المائية الدولية المشتركة	٢٣- ٣٥
المطلب الثاني: التأصل التاريخي لنشوء المنازعات حول المجاري المائية الدولية المشتركة وتطورها	٣٥-٣٦
الفرع الأول: دوافع نشوء النزاعات حول المجاري المائية الدولية المشتركة	٣٦ - ٤٧
الفرع الثاني: التطور التاريخي للنزاعات حول المجاري المائية الدولية المشتركة	٤٧-٥٣
المبحث الثاني **الاختصاص وإجراءات إقامة الدعوى في منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة أمام محكمة العدل الدولية**	**٥٤-٥٥**
المطلب الأول: الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية في منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة	٥٥-٥٦
الفرع الأول: الأساس القانوني لاختصاص محكمة العدل الدولية في منازعات المجاري المائية المشتركة	٥٦-٦٠
الفرع الثاني: شروط قبول الدعوى في المنازعات المتعلقة بالمجاري المائية الدولية المشتركة	٦١-٦٦
المطلب الثاني: إجراءات التقاضي والفصل في منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة أمام محكمة العدل الدولية	٦٦-٦٧
الفرع الأول: مراحل إقامة الدعوى والإجراءات القضائية أمام محكمة العدل الدولية	٦٧-٧٥
الفرع الثاني: الأحكام والتدابير القضائية الصادرة في منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة	٧٥-٨٤
الفصل الثاني	**٨٦-١٦٣**

الإطار التنظيمي الدولي لاقتسام المجاري المائية الدولية المشتركة	
المبحث الأول **التوصيات والقواعد العرفية الدولية التي ارستها الهيئات القانونية**	**٩٠-٨٩**
المطلب الأول: توصيات وقواعد معهد القانون الدولي	٩١-٩٠
الفرع الأول: اعلان مدريد ١٩١١ وتوصيات سالزبورج ١٩٦١	٩٩-٩١
الفرع الثاني: توصيات أثينا لعام ١٩٧٩	١٠٢-٩٩
المطلب الثاني: توصيات وقواعد رابطة القأنون الدولي	١٠٤-١٠٣
الفرع الأول: قواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦	١١٠-١٠٤
الفرع الثاني: قواعد برلين لعام ٢٠٠٤	١٢٠-١١٠
المبحث الثاني **الاتفاقيات الدولية الناظمة لاقتسام المجاري المائية الدولية المشتركة**	**١٢٣-١٢٢**
المطلب الأول: اتفاقية هلسنكي ١٩٩٢ اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية	١٢٤-١٢٣
الفرع الأول: نطاق الاتفاقية وغاياتها الرئيسة	١٣٢-١٢٤
الفرع الثاني: آلية تسوية منازعات اقتسام المجاري المائية الدولية المشتركة على وفق الاتفاقية	١٣٦-١٣٢
المطلب الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية المشتركة للاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧	١٣٨-١٣٧
الفرع الأول: نطاق الاتفاقية ومبادئها الرئيسة	١٥٨-١٣٩
الفرع الثاني: آلية تسوية منازعات اقتسام المجاري المائية الدولية المشتركة على وفق الاتفاقية	١٦٥-١٥٨
الفصل الثالث **التطبيقات القضائية والمبادئ القانونية في تسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة أمام محكمة العدل الدولية**	**٢٢٨-١٦٦**
المبحث الأول **التطبيقات القضائية لمحكمة العدل الدولية في منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة**	**١٦٨**
المطلب الأول: القضايا المتعلقة بالأنهار الأوروبية والأمريكية	١٧٥-١٦٨
الفرع الأول: قضية مشروع غابشيكوفو–ناغيماروس (المجر/سلوفاكيا)	١٧٥-١٦٩

الفرع الثاني: قضية مصانع اللب على نهر الأوروغواي (الأرجنتين/الأوروغواي)	١٧٥-١٨١
المطلب الثاني: القضايا المتعلقة بالأنهار في أمريكا الوسطى	١٨١-١٨٣
الفرع الأول: قضية أنشطة نيكاراغوا في المنطقة الحدودية	١٨٣-١٩٠
الفرع الثاني قضية الملاحة والحقوق ذات الصلة (كوستاريكا / نيكاراغوا) ٢٠٠٩	١٩١-١٩٨
المبحث الثاني **المبادئ القانونية الحاكمة لتسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة**	١٩٨
المطلب الأول: المبادئ الموضوعية	١٩٨-١٩٩
الفرع الأول: مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول	٢٠٠-٢٠٧
الفرع الثاني: مبدأ عدم الإضرار	٢٠٧-٢١٥
المطلب الثاني: المبادئ الإجرائية	٢١٥-٢١٦
الفرع الأول: مبدأ الإخطار والتشاور المسبق	٢١٦-٢٢١
الفرع الثاني: مبدأ تقييم الأثر البيئي والتعاون الدولي	٢٢١-٢٢٧
الخاتمة	٢٣٠
الاستنتاجات	٢٣١-٢٣٣
المقترحات	٢٣٤-٢٣٥
قائمة المصادر والمراجع	٢٣٦-٢٥٥

مقدمة

أولا: موضوع الدراسة:

تُعدّ المجاري المائية الدولية المشتركة من أكثر القضايا تعقيدًا وحساسية في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، لما تمثّله المياه من مورد حيوي يرتبط بصورة مباشرة بالأمن القومي والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي للدول. وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع في ظل التنامي المستمر لحاجات الدول المائية الناتجة عن النمو السكاني والتوسع العمراني والتطور الصناعي والزراعي، إلى جانب ما يشهده العالم من تغيّرات مناخية وتدهور بيئي أثّرا بصورة مباشرة في كميات المياه العذبة ونوعيتها، الأمر الذي أسهم في تصاعد المنازعات المرتبطة باستخدام الموارد المائية المشتركة بين الدول المتشاطئة.

وتشير المعطيات الدولية إلى اتساع نطاق الموارد المائية العابرة للحدود، إذ يوجد في العالم مئات الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية المشتركة بين دولتين أو أكثر، وهو ما يجعل مسألة إدارة هذه الموارد وتنظيم استغلالها من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، لاسيّما في المناطق التي تعاني من محدودية الموارد المائية وارتفاع معدلات الطلب عليها. وقد انعكس ذلك في بروز العديد من المنازعات الدولية التي اتخذت أبعادًا سياسية وقانونية واقتصادية وأمنية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتقاسم الحصص المائية، أو إنشاء السدود، أو تحويل مجاري الأنهار، أو استغلال المياه الجوفية المشتركة.

وفي هذا السياق، شهد المجتمع الدولي محاولات متعددة لتسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة عبر وسائل قانونية ودبلوماسية متنوعة، تمثلت في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، والوساطة، والتحكيم الدولي، فضلاً عن اللجوء إلى القضاء الدولي. وقد برزت مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي أسهمت في تنظيم استخدام الموارد المائية المشتركة، من بينها اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩، ومعاهدة مياه السند لعام ١٩٦٠، واتفاقية الميكونغ لعام ١٩٩٥، واتفاقية حماية نهر الدانوب لعام ١٩٩٤، في حين ما تزال بعض المنازعات المائية قائمة دون تسويات نهائية، كما هو الحال في الخلافات المتعلقة بنهري دجلة والفرات، ونهر الأردن، وبعض المياه الجوفية المشتركة.

وقد تطورت طبيعة هذه المنازعات بصورة ملحوظة خلال العقود الأخيرة، فلم تعد تقتصر على الخلافات التقليدية المتعلقة بتوزيع الحصص المائية أو استغلال مجرى النهر، بل امتدت لتشمل قضايا نوعية المياه، وحماية البيئة المائية، والاستثمارات المرتبطة بالمشاريع المائية، وتعويض الأضرار الناتجة عن سوء الاستخدام، فضلًا عن المنازعات المتعلقة بترسيم الحدود النهرية، والتي تُعدّ من أكثر صور النزاع خطورة لما قد يترتب عليها من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وأمام هذا التعقيد المتزايد، برز الدور المحوري للقضاء الدولي بوصفه أحد أهم الوسائل القانونية السلمية لتسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة، وفي مقدمة ذلك محكمة العدل الدولية التي اضطلعت بدور بارز في معالجة العديد من المنازعات المائية، وأسهمت من خلال أحكامها وفتاواها في ترسيخ مجموعة من المبادئ القانونية الدولية، من أبرزها مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، والالتزام بعدم التسبب بضرر ذي شأن، وواجب الإخطار المسبق، ومبدأ التعاون بين الدول المتشاطئة. كما أسهمت هيئات قضائية وتحكيمية دولية أخرى في دعم الإطار القانوني المنظم للمجاري المائية الدولية، مثل المحكمة الدائمة للتحكيم ومركز تسوية منازعات الاستثمار.

ومع اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية المشتركة في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧، تعزز الإطار القانوني الدولي المنظم لاستخدام الموارد المائية المشتركة، من خلال وضع قواعد قانونية تهدف إلى تحقيق الاستخدام المنصف والمستدام للمجاري المائية الدولية. ومع ذلك، فإن استمرار امتناع بعض الدول عن الانضمام إلى الاتفاقية، أو عدم التزامها بمبادئها، أدى إلى استمرار المنازعات وتجددها، في وقت تتزايد فيه المخاطر العالمية المرتبطة بندرة المياه والإجهاد المائي، الأمر الذي يجعل من تطوير آليات التسوية السلمية وتعزيز فاعلية القضاء الدولي ضرورة ملحّة لضمان الأمن والاستقرار الدوليين.

وانطلاقًا من ذلك، تتناول هذه الأطروحة دراسة موضوع تسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة من خلال تحليل أحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية، وبيان دورها في تطوير القواعد القانونية الدولية الناظمة لاستخدام الموارد المائية المشتركة، ومدى إسهامها في تحقيق التوازن بين حقوق الدول المتشاطئة والتزاماتها، وصولًا إلى تقييم فاعلية القضاء الدولي في الحد من المنازعات المائية وتعزيز التعاون الدولي في إدارة هذا المورد الحيوي.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية المتزايدة التي تحتلها الموارد المائية المشتركة في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، بوصفها من أهم الموارد الطبيعية المرتبطة ببقاء الدول واستقرارها وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. فالمياه لم تعد مجرد مورد طبيعي قابل للاستغلال، بل أصبحت عنصراً أساسياً من عناصر الأمن القومي، ومحوراً رئيساً في بناء قوة الدولة وتحقيق استدامة التنمية، لاسيّما في ظل التزايد السكاني والتوسع العمراني والتغيرات المناخية التي أدّت إلى ارتفاع معدلات الطلب على المياه وتفاقم مشكلة ندرتها. ومن هذا المنطلق، أصبحت المنازعات المتعلقة بالمجاري المائية الدولية المشتركة من أخطر صور المنازعات الدولية المرتبطة بالموارد الطبيعية، لما تنطوي عليه من أبعاد سياسية واقتصادية وقانونية وأمنية قد تهدد السلم والاستقرار الدوليين.

وتتجلى أهمية الدراسة أيضاً في تصاعد حجم التنافس الدولي والإقليمي حول الموارد المائية المشتركة بين الدول المتشاطئة، ولاسيّما في ظل التحولات الدولية الراهنة وما أفرزته من تغيرات في طبيعة المنازعات الدولية وأساليب إدارتها وتسويتها. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على القواعد القانونية الدولية والأنظمة المنظمة لاستخدام المجاري المائية المشتركة، الأمر الذي جعل من دراسة الأطر القانونية الحاكمة لهذه المنازعات وتحليل آليات تسويتها مسألة ذات أهمية علمية وعملية متزايدة، خصوصاً مع تنامي الاتجاه نحو تدويل قضايا المياه وربطها بمفاهيم الأمن المائي والتنمية المستدامة والتعاون الدولي.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها التحليلي للمواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية ذات الصلة بتنظيم استخدام المجاري المائية الدولية المشتركة وتسوية المنازعات الناشئة عنها، فضلاً عن تحليل القرارات الدولية وأحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية التي أسهمت بصورة مباشرة في تطوير المبادئ القانونية المنظمة للعلاقات المائية بين الدول المتشاطئة. وتمثل هذه الأحكام والاتفاقيات مرجعاً قانونياً أساسياً استندت إليه العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المتعلقة بتقاسم الموارد المائية وإدارتها، كما تساعد الدراسة في بيان أهم المعايير القانونية التي اعتمدها

القضاء الدولي في معالجة المنازعات المائية، ومدى فاعلية الوسائل السلمية في تحقيق تسوية عادلة ومستدامة لهذه المنازعات.

ثالثا: اشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى إسهام أحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية في تطوير القواعد القانونية المتعلقة بتسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة، ومدى فاعلية هذه الأحكام في مواجهة التحديات القانونية والسياسية المرتبطة بإدارة الموارد المائية المشتركة وتحقيق التوازن بين حقوق الدول المتشاطئة والتزاماتها.

إلى أي مدى أسهمت أحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية في تطوير قواعد تسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة، وما مدى كفايتها وفعاليتها في مواجهة التحديات المعاصرة وضمان الامتثال الدولي؟

التساؤلات الفرعية

أ ما هو الإطار القانوني الدولي المنظم للمجاري المائية الدولية المشتركة، وما موقع اجتهادات محكمة العدل الدولية ضمن هذا الإطار ؟

ب ما هي المبادئ القانونية التي كرستها المحكمة في أحكامها وفتاواها بشأن تسوية منازعات المياه الدولية؟

ج كيف فسرت المحكمة مبدأي الانتفاع المنصف والمعقول "و "عدم التسبب بضرر ذي شأن "في قضاياها المختلفة؟

د ما مدى التزام الدول بأحكام وفتاوى المحكمة في المنازعات المتعلقة بالمجاري المائية المشتركة؟

ه ما هي أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه تسوية هذه المنازعات مثل التغير المناخي، ندرة المياه، المشروعات الأحادية)؟

و هل تسهم أحكام المحكمة في منع المنازعات أم تقتصر على تسويتها بعد وقوعها؟

ز ما أوجه القصور في دور المحكمة في هذا المجال، وهل يرتبط ذلك بطبيعة اختصاصها أو بضعف آليات التنفيذ؟

ح ما مدى الحاجة إلى تطوير قواعد القانون الدولي أو إنشاء آليات بديلة أو مكملة لتسوية هذه المنازعات؟

ط كيف يمكن تعزيز فعالية تنفيذ أحكام المحكمة في منازعات المياه الدولية؟ هل يمكن اعتبار اجتهادات المحكمة مصدراً كافياً لتشكيل عرف دولي مستقر في مجال المجاري المائية المشتركة؟

ي ما الدور الذي يضطلع به القضاء الدولي، وبصورة خاصة محكمة العدل الدولية، في تسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة؟

ك ما مدى فاعلية الأحكام والفتاوى الصادرة عن المحكمة في تطوير قواعد القانون الدولي للمجاري المائية المشتركة؟

ل ما المعايير القانونية التي اعتمدتها المحكمة عند الفصل في المنازعات المائية، ومدى أولوية المعيار القانوني مقارنة بالمعايير التاريخية والجغرافية والسياسية المرتبطة بهذه المنازعات ؟

رابعا: منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوعها، وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمجاري المائية الدولية المشتركة وبيان الإطار القانوني المنظم لها، مع تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والأعراف ذات الصلة، فضلاً عن دراسة الأحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في مجال تسوية المنازعات المائية الدولية.

كما استعانت الدراسة بالمنهج الاستقرائي من خلال تتبع التطور التاريخي للقواعد القانونية المنظمة لاستخدام المجاري المائية الدولية المشتركة، واستقراء المبادئ القانونية التي كرّستها الاتفاقيات الدولية والاجتهادات القضائية الدولية، بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تسهم في تفسير طبيعة المنازعات المائية الدولية وبيان الآليات القانونية المناسبة لتسويتها بصورة سلمية وعادلة.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الطبيعة القانونية لمنازعات المجاري المائية الدولية المشتركة وتحليل الأسس التي تقوم عليها العلاقات القانونية بين الدول المتشاطئة، من خلال تحديد حقوق هذه الدول والتزاماتها في مجالات استخدام الموارد المائية المشتركة وإدارتها واستثمارها. كما تسعى الدراسة إلى تتبع التطور التاريخي والقانوني للنظام الدولي المنظم للمجاري المائية، بدءاً من قواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦، مروراً باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائية الدولية المشتركة في الأغراض غير الملاحية، وصولاً إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية اللاحقة ذات الصلة.

وتهدف الدراسة كذلك إلى تحليل المبادئ القانونية الحديثة التي تحكم استخدام المجاري المائية المشتركة، وفي مقدمتها مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، ومبدأ عدم التسبب بضرر ذي شأن، وواجب الإخطار المسبق والتعاون بين الدول المتشاطئة، مع بيان مدى إسهام هذه المبادئ في الحد من المنازعات المائية وتعزيز التعاون الدولي في إدارة الموارد المائية المشتركة.

كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على آليات التسوية السلمية لمنازعات المجاري المائية الدولية المشتركة، وتحليل القواعد القانونية التي تحكم هذه الآليات، وبيان إمكانية انتقال الدول المتنازعة من حالة الصراع إلى التعاون المشترك في إدارة واستثمار الموارد المائية بما يحقق المصالح المتبادلة ويحافظ على استدامة هذا المورد الحيوي.

وتستهدف الدراسة أيضاً تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تسوية المنازعات المائية الدولية، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو الدولي، مع التركيز على دور القضاء الدولي، وبخاصة محكمة العدل الدولية، في معالجة هذه المنازعات من خلال تحليل اختصاص المحكمة وأحكامها وفتاواها والمعايير القانونية التي اعتمدتها، ومدى فاعلية هذا الدور في تحقيق تسوية عادلة ومستدامة لمنازعات المجاري المائية الدولية المشتركة.

سادسا: فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التزايد المستمر في الطلب العالمي على الموارد المائية المشتركة، مقروناً بالتراجع المتصاعد في كميّة المياه العذبة ونوعيتها نتيجة التغيرات البيئية

والمناخية والتوسع السكاني والاقتصادي، قد أسهم بصورة مباشرة في تصاعد حدة التنافس بين الدول المتشاطئة، ولاسيّما بين دول المنبع والمجرى والمصب، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المنازعات المتعلقة باستخدام وتقاسم المجاري المائية الدولية المشتركة.

كما تفترض الدراسة أن اختلاف البنى السياسية والاقتصادية والأيديولوجية للدول المتشاطئة، وتباين مصالحها الاستراتيجية، يُعدّ من العوامل المؤثرة في تعقيد المنازعات المائية وإعاقة جهود تسويتها بالوسائل السلمية، فضلاً عن تأثير ذلك في مستوى التزام الدول بالقواعد والمبادئ القانونية الدولية المنظمة لاستخدام الموارد المائية المشتركة وإدارتها.

وتفترض الدراسة كذلك أن القضاء الدولي، وبخاصة محكمة العدل الدولية، قد اضطلع بدور مهم في تطوير القواعد القانونية المتعلقة بتسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة من خلال الأحكام والفتاوى التي أصدرها في هذا المجال، إلا أن فعالية هذا الدور ما تزال تواجه عدداً من التحديات المرتبطة بضعف الآليات التنفيذية الدولية، وعدم التزام بعض الدول بالأحكام القضائية الدولية، الأمر الذي يستدعي تعزيز دور القضاء الدولي وتطوير آليات أكثر فاعلية لضمان تحقيق تسوية عادلة ومستدامة لهذه المنازعات.

سابعا: نطاق الدراسة:

يتحدد النطاق الزماني لهذه الدراسة بتتبع التطور التاريخي والقانوني لمنازعات المجاري المائية الدولية المشتركة منذ البدايات الأولى لمحاولات التقنين الدولي المنظم لهذا الموضوع، بدءاً من إعلان مدريد الصادر عن معهد القانون الدولي عام ١٩١١، وما أعقبه من إعلانات وتوصيات وقواعد قانونية أصدرتها المنظمات والهيئات الدولية المختصة، وصولاً إلى الاتفاقيات الدولية التي رعتها الأمم المتحدة، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائية الدولية المشتركة في الأغراض غير الملاحية، فضلاً عن قواعد برلين لعام ٢٠٠٤ وغيرها من التطورات القانونية والقضائية اللاحقة ذات الصلة، وذلك حتى تاريخ إعداد هذه الأطروحة.

أما النطاق المكاني للدراسة، فيشمل مختلف البيئات والأقاليم الجغرافية التي شهدت نزاعات دولية تتعلق باستخدام وتقاسم الموارد المائية المشتركة بين الدول المتشاطئة، دون الاقتصار على منطقة جغرافية محددة أو نموذج نزاع بعينه، وذلك بهدف تقديم دراسة شاملة لطبيعة منازعات المجاري

المائية الدولية المشتركة، وتحليل أبعادها القانونية والسياسية في سياقات دولية وإقليمية متعددة، بما يسهم في بناء تصور متكامل لآليات تسويتها في إطار قواعد القانون الدولي وأحكام القضاء الدولي.

ثامنا: الدراسات السابقة:

حظي موضوع متعددة المجاري المائية الدولية المشتركة باهتمام العديد من الباحثين العرب والاجأنب الذين قدموا مؤلفات عدة حأولت معالجة الموضوع واشكالياته من جوأنب مختلفة ونذكر هنا جملة من هذه المؤلفات:

أ- كتاب الدكتور منصور العادلي وهو بعنوأن " قأنون المياه: اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن قأنون استخدام المجاري المائية الدولية المشتركة في الاغراض غير الملاحية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩

وفي هذا المؤلف سلط الباحث الضوء على الأنظمة القانونية التي تحكم تقاسم واستخدام المياه المشتركة على المستوى الدولي والمستوى الإقليمي وقد افرد الباحث تحليلا يعكس وجهة نظر قأنونية حول اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية المشتركة في غير الأغراض الملاحية كونها اتفاقية اطارية تتضمن بنودها تدوين وتفنين للمبادئ العامة والأسس القانونية المتفق عليها في هذا المجال، فضلا عن أن نصوص الاتفاقية تشير إلى التقدم المعاصر في القأنون الدولي للمياه.

ب- كتاب الدكتور صاحب الربيعي وهو بعنوأن " صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل، ط١، دار الكلمة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦

أولى المؤلف اهتماما بموضوع المجاري المائية واحواضها، واستخداماتها في دول حوض النيل وكذلك الجوأنب التي كأنت مثارا للنزاع بين الدول المتشاركة وموقف تلك الدول من القواعد والاتفاقيات الدولية لا سيما اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧.

ج- كتاب الدكتور عبد العزيز محمد سرحأن وهو بعنوأن " دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية وإرساء مبادئ القأنون الدولي العام – مع التطبيق على مشكلة الشرق الأوسط ، ط٢ ، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، القاهرة "

وقد سلط هذا الكتاب الذي اكتنف ٤ أبواب ضمت ١٣ فصلا الضوء على كيفية دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات ودعم مبادئ القأنون الدولي، مع التطبيق على مشكلات الشرق الأوسط، ولم يغفل الكتاب التطرق بالتفصيل إلى الوسائل السلمية في تسوية المنازعات.

التعقيب عن الدراسات السابقة:

وعلى الرغم من أهمية الدراسات والمؤلفات المتقدمة وما قدمته من إسهامات علمية في مجال تنظيم استخدام المجاري المائية الدولية المشتركة وتسوية المنازعات الناشئة عنها، إلا أن أغلبها ركّز إمّا على الجوانب الاتفاقية والتنظيمية للقانون الدولي للمياه، أو على دراسة نزاعات مائية محددة، أو تناول الدور العام لمحكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية دون التخصّص الدقيق في منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة.

كما أن هذه الدراسات لم تتناول بصورة معمّقة التطور الحديث لاجتهادات محكمة العدل الدولية في مجال المنازعات المائية الدولية، ولا مدى إسهام أحكامها وفتاواها في إرساء قواعد قانونية مستقرة لمواجهة التحديات المعاصرة، مثل التغير المناخي، وندرة المياه، والتوسع في المشروعات المائية الأحادية، فضلاً عن محدودية تناولها لإشكالية تنفيذ الأحكام الدولية ومدى فاعليتها في ضمان الامتثال الدولي.

ومن هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على بيان الإطار القانوني للمجاري المائية الدولية المشتركة، وإنما تسعى إلى إجراء دراسة تحليلية نقدية لأحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية المتعلقة بالمنازعات المائية الدولية، مع بيان دورها في تطوير قواعد القانون الدولي للمياه، وتحليل المبادئ القانونية التي كرّستها المحكمة، وتقييم مدى كفاية وفعالية القضاء الدولي في تسوية هذه المنازعات في ظل التحديات الدولية المعاصرة. كما تتميز الدراسة بمحاولة الربط بين الجانب النظري والتطبيق القضائي العملي، وصولاً إلى بيان أوجه القصور واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز فعالية النظام القانوني الدولي الخاص بالمجاري المائية الدولية المشتركة.

تاسعا: هيكلية الدراسة:

جاءت هذه الأطروحة في ثلاثة فصول مترابطة تعالج موضوع تسوية منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة من جوانبه المفاهيمية والقانونية والتطبيقية.

ففي الفصل الأول تناولت الدراسة الإطار المفاهيمي لمنازعات المجاري المائية الدولية المشتركة، من خلال بيان الأسس المفاهيمية للمجرى المائي الدولي وطبيعة المنازعات التي تنشأ بين الدول المتشاطئة، فضلًا عن دراسة الاختصاص وإجراءات إقامة الدعوى أمام محكمة العدل الدولية في المنازعات المتعلقة بالمجاري المائية الدولية المشتركة.

أما الفصل الثاني فقد خُصِّص لعرض الإطار التنظيمي الدولي لاقتسام المجاري المائية المشتركة، وذلك عبر استعراض أهم القواعد القانونية الدولية المنظمة لاستخدام الموارد المائية المشتركة، بما في ذلك التوصيات والقواعد العرفية والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف التي أسهمت في بناء منظومة القانون الدولي للمياه وتنظيم حقوق الدول المتشاطئة والتزاماتها.

وجاء الفصل الثالث لمعالجة الجانب التطبيقي والقضائي للدراسة، من خلال تحليل التطبيقات القضائية لمحكمة العدل الدولية في منازعات المجاري المائية الدولية المشتركة، عبر دراسة أبرز القضايا التي نظرت فيها المحكمة والمتعلقة بالأنهار الأوروبية والأمريكية وقضايا أمريكا الوسطى، فضلًا عن بيان المبادئ القانونية الحاكمة لتسوية تلك المنازعات، سواء المبادئ الموضوعية كمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول ومبدأ عدم الإضرار، أم المبادئ الإجرائية مثل مبدأ الإخطار والتشاور المسبق ومبدأ تقييم الأثر البيئي والتعاون الدولي.

واختُتمت الدراسة بخاتمة تضمنت أبرز الاستنتاجات والمقترحات التي توصّلت إليها الباحثة، تلتها قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في إعداد الأطروحة.